

Distr.: General
5 April 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في الفلبين

موجز

هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له، هو التقرير الرابع المقدم من الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح في الفلبين. ويتضمن معلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، وبوجه أعم، عن حالة الأطفال المتضررين من التزاع المسلح خلال الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ويبرز التقرير اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع أطراف التزاع ضد الأطفال، ويبيّن أن التزاع ما زال يؤثر تأثيراً سلبياً على الأطفال، وبخاصة في المجتمعات الأصلية. ويسرد التقرير أيضاً التقدم المحرز في تناول حماية الأطفال المتضررين من التزاع، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات حكومية وتنفيذ خطة عمل مشتركة مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

وأخيراً، يتضمن التقرير مجموعة توصيات لإنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال في الفلبين ولتحسين حمايتهم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير، الذي أُعد عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات اللاحقة له عن الأطفال والتزاع المسلح، هو التقرير الرابع بشأن الفلبين الذي يُقدّم إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويصف اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال التي وَقَعَت منذ تقديم تقريره السابق (S/2013/419). ويُحدد التقرير، حيثما أمكن، الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ويُبرز مجالات الدعوة والتصدي بهدف تعزيز حماية الأطفال. ويُبيّن التقرير أيضاً التقدم المحرز في إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها. وأخيراً، يُقدّم التقرير قائمة بتوصيات موجهة إلى جميع الأطراف والجهات الفاعلة المعنية من أجل تحسين حماية الأطفال في المناطق المتأثرة بالتزاع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنعها.

٢ - ونظراً إلى تعقّد أنشطة الرصد والإبلاغ بسبب انعدام الأمن والقيود التي تعيق الوصول إلى المناطق النائية، فإن الأرقام المفصّلة الواردة في التقرير لا تعكس كامل نطاق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وعلى الرغم من ذلك، توضح البيانات المتاحة أن الأطفال لا يزالون يتعرضون لآثار سلبية جراء التزاع، وبخاصة في المجتمعات الأصلية.

٣ - وفي تقريره السنوي الأخير عن الأطفال والتزاع المسلح، المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/70/836-S/2016/360)، ترد قائمة تضم جماعة أبو سياف، وحركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، وجماعة مورو الإسلامية للتحرير، والجيش الشعبي الجديد في المرفقين المتعلقين بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

ثانياً - عرض عام للتطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

٤ - واصلت إدارة الرئيس بنينو أكينو الثالث إجراء المفاوضات مع عدد من الجماعات المسلحة بهدف معالجة النزاعات الجارية منذ أمد طويل على جزيرة مينداناو. وبعد جمود دام سبع سنوات، استؤنفت في عام ٢٠١١ المحادثات الرسمية بين الحكومة والجماعة الديمقراطية الوطنية للفلبين، وهي ائتلاف للجماعات ذات النزعة اليسارية يضم الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد. بيد أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق سلام رسمي وظلت هذه المناقشات في حالة جمود حتى عشية الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو ٢٠١٦.

٥ - وكانت الحكومة وجماعة مورو الإسلامية للتحرير قد وقعتا في السابق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الاتفاق الإطارى بشأن بانغسامورو، الذي تُوج بالتوقيع على الاتفاق

الشامل بشأن بانغسامورو في آذار/مارس ٢٠١٤، وهو الاتفاق الذي احتتم رسمياً مفاوضات سلام دامت ١٧ عاماً. وقدم الرئيس أكينو في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢ٰ١٤ قانون بانغسامورو الأساسي، الذي كان سيُنشئ منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي. بيد أنه عقب ما يُسمى حادث ماماسابانو، وهو اشتباك وقع بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير وحركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية والقوات الحكومية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مقاطعة ماغوينداناو، لم يتمكن الكونغرس من الاتفاق على اعتماد القانون قبل أن يبدأ عطلة في شباط/فبراير ٢٠١٦. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة، أعلنت حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير استمرار التزامهما بمتابعة العمل من أجل التوصل إلى خطة سلام.

٦ - وأجريت الانتخابات الرئاسية في الفلبين في أيار/مايو ٢٠١٦، ونُصب الرئيس رودريغو دوتيرتي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. ووضعت الإدارة الجديدة منذ ذلك الحين إطارها للسلام والتنمية الذي يهدف إلى إنهاء النزاعات التي طال أمدها مع جماعتي التمرد الشيوعي ومورو الانفصاليين.

٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اجتمع الرئيس دوتيرتي مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير وجبهة مورو للتحرير الوطني لمناقشة الخطوات التالية في عملية السلام. واتفقت جماعتا مورو على إجراء حوار جماعي فيما بين جماعات مورو بهدف التوصل إلى حل شامل بشأن بانغسامورو. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّع الرئيس أمرا تنفيذيا بإنشاء لجنة انتقالية جديدة لبانغسامورو أنيط بها إعداد صيغة جديدة لقانون بانغسامورو الأساسي. وبدأ الرئيس أيضا محادثات استكشافية مع ممثلي الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين في أوسلو، النرويج، للتحضير للاستئناف المزمع لمفاوضات السلام. وعقب اتفاق على استئناف مفاوضات السلام الرسمية في تموز/يوليه، اجتمع الطرفان في حولتي محادثات رسمية عُقدتا في آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر، ولكنه لم يتم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار حتى وقت إعداد هذا التقرير.

باء - التطورات الأمنية

٨ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا عاما في الاشتباكات المسلحة الواسعة النطاق؛ بيد أنه ظلت اشتباكات متفرقة أخف وعدد من الحوادث الجسيمة تؤثر على الحالة الأمنية العامة. ووقعت اشتباكات بين قوات الأمن الحكومية، بما فيها القوات المسلحة والشرطة الوطنية الفلبينية والجماعات المسلحة الموالية للحكومة المزعومة وعدد من الجماعات المسلحة، ومنها الجيش الشعبي الجديد، وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وجبهة مورو للتحرير الوطني، وحركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، وجماعة أبو سياف ووقعت أغلب هذه الاشتباكات في منطقة مينداناو.

٩ - وشملت الحوادث المسلحة الرئيسية الهجوم الذي شنه فصيل ميزواري التابع لجبهة مورو للتحرير الوطني في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ على مدينة زاموانغا عقب بدء محادثات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. ووفقا للقوات المسلحة، استمر الاشتباك المسلح الذي أعقب ذلك مع قوات الأمن الحكومية عشرين يوما، ونتج عنه مقتل سبعة مدنيين وجرح ٤٨ آخرين وتشريد قسري لأكثر من ١١٨ ٠٠٠ شخص.

١٠ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، شنت قوات الأمن الحكومية عملية الحصان الأسود، وهي هجوم كبير على حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، استمرت خمسة أيام وأسفرت عن تدمير عدد من معسكرات الجماعة. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اضطلعت قوة العمليات الخاصة التابعة للشرطة الوطنية بعملية إنفاذ للقانون في بلدية ماماسابانو التابعة لمقاطعة ماغوينداناو لإلقاء القبض على اثنين من المناضلين البارزين كانا تحت حماية حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. ولم تكن جبهة مورو الإسلامية للتحرير قد أخطرت بأن هذه العملية ستتم فاشتبكت مع قوة العمليات الخاصة في قتال بالأسلحة النارية أسفر عن مقتل ٦ مدنيين و ٤٤ من أفراد قوة العمليات الخاصة و ١٨ من مقاتلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

١١ - وعقب حادث ماماسابانو، الذي أدى إلى شن هجوم عسكري كبير في شباط/فبراير ٢٠١٥، زادت بقدر كبير الاشتباكات بين القوات المسلحة وحركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية في النصف الأول من عام ٢٠١٥، وقامت القوات المسلحة إثر ذلك بعمليات عسكرية طوال عام ٢٠١٦.

١٢ - وفيما يتعلق بالتزاع الحاصل مع الجيش الشعبي الجديد، شهد عام ٢٠١٥ تدهورا ملحوظا للحالة الأمنية في مينداناو، وأفادت التقارير بحدوث زيادة في الاشتباكات. وتضررت المجتمعات الأصلية على وجه الخصوص بالحالة الأمنية المعقدة التي شملت القوات المسلحة، والجيش الشعبي الجديد، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة.

جيم - أطراف التزاع في الفلبين

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

١٣ - أدرجت جبهة مورو الإسلامية للتحرير للمرة الأولى في مرفقات التقرير السنوي عن الأطفال والتزاع المسلح المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في عام ٢٠٠٣. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، وقّعت الجماعة خطة عمل مع الأمم المتحدة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، استتبع القيام بأنشطة ملموسة ومحددة زمنيا شملت إتاحة الوصول دون عائق لأفرقة الرصد ومنع التجنيد وتسريح جميع الأطفال دون الثامنة عشرة وإعادة إدماجهم، والقيام بأنشطة التوعية وبناء القدرات بشأن حقوق الأطفال وآليات حماية الأطفال. وتنشط

الجماعة المسلحة في أجزاء كبيرة من مينداناو. وتوقفت إلى حد بعيد الاشتباكات بين الجناح العسكري لجبهة مورو الإسلامية للتحرير، الذي يشمل قوات بانغسامورو المسلحة الإسلامية، ولواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي، والقوات المسلحة الفلبينية منذ توقيع الاتفاق الإطارى بشأن بانغسامورو. وتقوم الجماعة المسلحة بتنسيق تحركات قواتها وعملياتها مع القوات المسلحة من خلال لجنة التنسيق المعنية بوقف الأعمال العدائية، التي ساعدت على نزع فتيل التوترات.

جبهة مورو للتحرير الوطني

١٤ - وقَّعت جبهة مورو للتحرير الوطني، الموجودة في مينداناو، اتفاق سلام مع الحكومة في عام ١٩٩٦ بعد قتال دام أكثر من ٢٠ عاما من أجل استقلال بانغسامورو. غير أن التوترات مع الحكومة اندلعت من جديد في أوائل عام ٢٠٠٠، عندما بدأ بعض أعضاء الجماعة يعتبرون تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا معيبا. ونجم عن ذلك تفتت الجماعة فضلا عن حدوث اشتباكات متفرقة مع الحكومة. وفي عام ٢٠١٣، شن فصيل ميزواري التابع للجماعة هجوما في مدينة زامبوانغا اعتراضا على الاتفاق الإطارى بشأن بانغسامورو المبرم بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية

١٥ - انشقت حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية عن جبهة مورو الإسلامية للتحرير في عام ٢٠١٠ لتواصل الكفاح المسلح من أجل الاستقلال التام عن الفلبين، عقب بدء مفاوضات السلام بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وتُدرج الحركة منذ عام ٢٠١٤ في القائمة المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ومنذ أن تزايد لجوء جبهة مورو الإسلامية للتحرير وجبهة مورو للتحرير الوطني إلى الطرق السياسية لتعزيز قضيتيهما، تضطلع حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية بدور أبرز في الحركة الانفصالية الإسلامية المسلحة في الفلبين. ونتيجة لذلك، خاضت هذه الجماعة، التي تنشط بصورة رئيسية في مقاطعة ماغوينداناو، اشتباكات مسلحة مع كل من جبهة مورو الإسلامية للتحرير والقوات المسلحة. وعقب وفاة أميريل أومبرا كاتو، مؤسس حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وقائدها، في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وردت تقارير غير متحقق منها تفيد بوقوع انقسام داخل الجماعة في عام ٢٠١٦.

الجيش الشعبي الجديد

١٦ - الجيش الشعبي الجديد، الذي هو الجناح المسلح للحزب الشيوعي الفلبيني وجزء من ائتلاف الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، مُدرج منذ عام ٢٠٠٣ في القائمة بسبب تجنيده للأطفال واستخدامهم. ورغم أن الجيش الشعبي الجديد موجود في جميع أنحاء الفلبين، فإنه

يُركّز عملياته بالدرجة الأولى في مينداناو. ويخوض نزاعاً مسلحاً مع الحكومة طيلة أكثر من أربعة عقود، من أجل تحقيق الهدف المعلن المتمثل في إقامة حكومة ديمقراطية جديدة ذات أهداف اشتراكية.

جماعة أبو سياف

١٧ - جماعة أبو سياف مُدرجة في القائمة منذ عام ٢٠٠٣ لأنها تقوم بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ولا تزال الجماعة نشطة في مقاطعتي باسيلان وسولو وفي شبه جزيرة زامبوانغا، وتواصل القيام بعمليات قصف بالقنابل وابتزاز واختطاف طلباً للفدية وعمليات اغتيال. وفي عام ٢٠١٤، أعلن اسنيلون توتوني هايلون قائد الجماعة يمين ولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولكن الصلة بين هاتين الجماعتين لا تزال غير واضحة. وتفيد تقارير غير متحقق منها من عام ٢٠١٣ أن جماعة أبو سياف اندمجت مع ثلاث جماعات مسلحة أخرى في الفلبين تحت قيادة هايلون. وبعد قطع رأسي رهينتين أجنبيتين في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١٥، نشرت الحكومة ١٠ كُتائب من جنود الجيش والبحرية في مقاطعتي سولو وباسيلان لقتال جماعة أبو سياف.

القوات المسلحة الفلبينية والشرطة الوطنية الفلبينية

١٨ - تتألف القوات المسلحة الفلبينية من الجيش الفلبيني والبحرية الفلبينية (التي تضم السلاح البحري الفلبيني) والقوات الجوية الفلبينية. وعلى الرغم من أن الشرطة الوطنية الفلبينية قوة مدنية، فإنه يمكن استدعاء قوة العمليات الخاصة التابعة لها، بموجب الأمر التنفيذي ٥٤٦، لتقديم الدعم للعمليات القتالية التي تقوم بها القوات المسلحة والتي تشمل قمع التمرد والتهديدات الخطيرة الأخرى للأمن الوطني. وتخول السياسة ذاتها للرؤساء التنفيذيين المحليين صلاحية إنابة ضباط الشرطة المحليين للعمل كعناصر مضاعفة للقوات للشرطة الوطنية. وقد سعت القوات المسلحة والشرطة الوطنية، في ظل إدارة أكيينو، للحفاظ على الأمن والسلام والنظام من خلال خطة بايانيهان للسلام والأمن الداخليين. وتُبين الخطة نهجاً لكامل الدولة تعمل ضمنه الحكومة والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية معاً مع القوات المسلحة والشرطة لمكافحة التهديد الذي تُشكله الجماعات المسلحة.

١٩ - الوحدة الجغرافية المدنية التابعة للقوات المسلحة، التي هي قوة مساعدة تحت سيطرة القوات المسلحة مؤلفة من أفراد الاحتياطي العسكريين فضلاً عن المدنيين، تعمل بوصفها قوة مضاعفة للقوات الحكومية النظامية. وعلاوة على ذلك، هناك جماعات مسلحة تربطها صلات مزعومة بالقوات المسلحة، هي ضمن الجهات الفاعلة الأخرى المنخرطة في النزاع بين القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد. وتُنكر الحكومة أي ارتباط لها بهذه الجماعات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أثارَت لجنة حقوق الإنسان الفلبينية شواغل بشأن استخدام القوات المساعدة بسبب افتقارها إلى التدريب السليم والتوجيه الكافي اللازمين للاضطلاع بالمهام العسكرية.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

٢٠ - ما زالت الاشتباكات المسلحة التي تدور في الفلبين تؤثر على الأطفال، ولا سيما في مينداناو. وتُشكل القيود المفروضة على الوصول والقيود الأمنية تحديات تعوق قيام فرقة العمل القطرية برصد الانتهاكات والتحقق منها في المناطق النائية. ولذلك يُحتمل عدم الإبلاغ عن كامل الانتهاكات، ولا تُمثل الأرقام الموفرة النطاق الفعلي للانتهاكات الجسيمة.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت الأمم المتحدة مما مجموعه ١٢٩ انتهاكا جسيما شمل أثرها ١٩٢ طفلا. ومنذ عام ٢٠١٤، ظل العدد السنوي للحوادث المتحقق منها مستقرا. وترجع الزيادة في الحوادث في عام ٢٠١٣ بالدرجة الأولى إلى ارتفاع في حوادث القتل والتشويه كجزء من الاعتداءات على المدارس والمستشفيات في سياق العمليات العسكرية المكثفة.

٢٢ - وكان جميع أطراف النزاع يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. ومن مجموع الحوادث التي تحققت منها فرقة العمل القطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعددها ١٢٩ حادثا، تُنسب ٢٩ حادثا إلى القوات المسلحة، بما في ذلك الوحدة الجغرافية المدنية التابعة للقوات المسلحة، وتُنسب ١٠ حوادث إلى الجماعات المسلحة الموالية للحكومة المزعومة (بما فيها جماعتا ماغاهات وألامارا) وتُنسب حادثان للشرطة الوطنية. وثمة حادثان إضافيان كان أحدهما عملية مشتركة بين القوات المسلحة والشرطة الوطنية، والآخر عملية مشتركة بين القوات المسلحة وجماعة ألامارا. وبالإضافة إلى ذلك، عُزي ١٣ حادثا إلى جماعة أبو سيف، و ١١ حادثا إلى الجيش الشعبي الجديد، و ٩ حوادث إلى حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، و ٧ حوادث إلى جبهة مورو للتحرير الوطني. ومن مجموع الانتهاكات التي تم التحقق منها والبالغ عددها ١٢٩ انتهاكا تعذر نسبة ٤٦ حادثا إلى أي طرف من أطراف النزاع، وكانت تشمل بصورة رئيسية قتل وتشويه الأطفال كجزء من الاعتداءات على المدارس والمستشفيات، خلال حوادث لتبادل إطلاق النار وتناول ذخائر غير منفجرة. وكان منع وصول المساعدات الإنسانية الانتهاك الجسيم الوحيد الذي لم يُبلغ عنه في الفترة المشمولة بالاستعراض.

٢٣ - ووقع معظم الانتهاكات التي تم التحقق منها المرتكبة ضد الأطفال على جزيرة مينداناو (٩٣ في المائة) التي كانت أيضا أشد مناطق الفلبين تضررا من النزاع، ووقعت الانتهاكات الأخرى في جزر فيساياس (٢ في المائة) وعلى جزيرة لوزون (٥ في المائة). وعلى جزيرة مينداناو، وقع أغلب الانتهاكات التي تم التحقق منها في منطقة مينداناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي، وفي سوكسكسارغن (٤٦ و ١٩ في المائة، على التوالي). بيد أنه تم منذ عام ٢٠١٥ التحقق من عدد متزايد من الانتهاكات التي ارتكبت في مناطق دافاو، وشمال مينداناو، وكاراغا، وشمل أثرها بصورة غالبية الأطفال في المجتمعات الأصلية. وترتبط الزيادة

بالعمليات المكثفة لمقاومة التمرد التي تقوم بها القوات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المسلحة الموالية للحكومة المزعومة، ضد الجيش الشعبي الجديد.

٢٤ - فضلا عن الانتهاكات ذات الصلة بالتزاع المرتكبة ضد الأطفال، كانت مشاركة أفراد الجماعات المسلحة في الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين العشائر المتناحرة، والمعروفة أيضا باسم "ريدو" تمثل اتجاهها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يتعلق بجهة مورو الإسلامية للتحرير، على سبيل المثال، حصلت الأمم المتحدة على معلومات في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، عن وقوع أكثر من ٣١ حادثا على يد ما يسمى "ريدو" شملت قادة أو أعضاء في جبهة مورو الإسلامية للتحرير وقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة، أسفرت عن قتل ٨ وإصابة ١٣ طفلا، وتدمير عدد غير معروف من المدارس. وعلى الرغم من أن الأفراد الذين ارتكبوا ذلك كانوا مرتبطين بجهة مورو الإسلامية للتحرير فقد كانوا يتصرفون بصفتهم الشخصية.

ألف - التجنيد والاستخدام

٢٥ - تحققت فرقة العمل القطرية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ١٧ حادثا لتجنيد واستخدام الأطفال تضرر منها ٧١ طفلا. وزاد العدد الكلي للحالات التي تم التحقق منها بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بالفترة التي شملها التقرير القطري السابق والذي غطى فترة زمنية مطابقة تقريبا للتي يغطيها هذا التقرير. واستُخدمت غالبية هؤلاء الأطفال كدروع بشرية في حادثين منفصلين، فقد استخدمت حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية خمسة عشر طفلا في حادث، واستخدمت جبهة مورو للتحرير الوطني ٣٢ طفلا في الحادث الآخر.

٢٦ - وباستثناء هذين الحادثين، تكون الحوادث التي تم التحقق منها لتجنيد الأطفال قد انخفضت انخفاضا ملموسا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان الهبوط بالدرجة الأولى انعكاسا لانخفاض الحوادث التي تم التحقق منها التي تُعزى إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير وإلى القوات المسلحة. ومع ذلك، واصلت فرقة العمل القطرية التحقق من حوادث تجنيد الأطفال على يد جماعة أبو سياف وحركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وجبهة مورو للتحرير الوطني والجيش الشعبي الجديد. وتحققت من حادث واحد استخدمت فيه القوات المسلحة أحد الأطفال.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد الجيش الشعبي الجديد واستخدامه لستة أطفال (فتاة وخمسة فتيان)، وتلقت بلاغات إضافية غير متحقق منها عن تجنيد واستخدام مزمعين للأطفال في عمليات على خطوط الجبهة وفي مهام دعم. وأفاد الأطفال الذين كانت تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة أنهم التحقوا بالجماعة المسلحة طواعية. وشارك اثنان منهم في عمليات قتالية، بينما اضطلع الآخرون بأدوار دعم وكانوا

مسلحين. ومن الأطفال الستة، هرب اثنان، وأُذن لواحد بالرحيل، وقُتل واحد، ولم يكن مكان الطفلين المتبقين معلوما. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتقارير الحكومية، التقت القوات المسلحة أطفالا في عدة مناسبات يُعتقد بارتباطهم بالجيش الشعبي الجديد وسلّمتهم إلى مكاتب الرعاية الاجتماعية. ويواصل الجيش الشعبي الجديد تأكيد أنه لا يقوم بتجنيد الأطفال للمشاركة المباشرة في الأعمال العدائية، وينص إعلان وبرنامج العمل المتعلقان بحقوق الأطفال وحمايتهم ورعايتهم، الصادر عن الجماعة في عام ٢٠١٢، على أن يكون الحد الأدنى لسن التجنيد ١٨ سنة. ومع ذلك، فمما يبعث على القلق أنه وفقا لهذا الإعلان، يجوز قبول الأطفال من سن ١٥ سنة كمتدربين أو متعلمين حرفيين، ويجوز إلحاقهم بوحدات ومهام الدفاع عن النفس أو غيرهما من الوحدات أو المهام غير القتالية.

٢٨ - وتحققت فرقة العمل القطرية من ثلاثة حوادث تجنيد واستخدام (شملت خمسة فتيان) من جانب جماعة أبو سيف. ففي الحالة الأولى، استخدم طفل عمره ٩ سنوات لقضاء الحوائج ونقل الأسلحة طيلة مدة تناهز ١٨ شهرا. وبعد فراره في نهاية الأمر من جماعة أبو سيف قتلته الجماعة في آذار/مارس ٢٠١٤، لما زُعم بأنه كان ينقل معلومات إلى القوات المسلحة. ويتعلق الحادث الثاني بفتى عمره ١٤ سنة تم تجنيده في مدرسة في عام ٢٠١٣. أما في الحادث الثالث، فقد جُند ثلاثة فتيان آخرين (تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٥ سنة) من المدرسة ذاتها. وتلقى مدير المدرسة تهديدا من جماعة أبو سيف، بعد أن نصح طلابه بعدم الانضمام إلى الجماعة. وبالإضافة إلى الانتهاكات التي تم التحقق منها، تلقت فرقة العمل القطرية عددا من البلاغات لم يتم التحقق منها عن أطفال تُجندهم جماعة أبو سيف للقيام بأدوار من بينها أدوار قتالية. ووفقا لمصادر موثوق بها، قامت جماعة أبو سيف بتجنيد نحو ٣٠ طفلا في مقاطعة باسيلان في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأفادت التقارير أن الأطفال الذين كانت تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة كانوا يتقاضون أجرا ويحصلون على بنادق هجومية من طراز M16 بعد الانضمام إلى الجماعة. وبسبب صعوبة التحقق من هذه البلاغات في المناطق التي توجد فيها جماعة أبو سيف، لا يُتاح أي تقدير دقيق بشأن الأطفال المجندين.

٢٩ - وتحققت الأمم المتحدة أيضا من تجنيد واستخدام ١٠ فتيان من جانب جبهة مورو للتحريض الوطني، وكان خمسة منهم يُستخدمون في القيام بأدوار دعم خلال حصار زامبوانغا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مما أفضى إلى مقتل اثنين منهم. وفي عام ٢٠١٦، تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واستخدام خمسة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة، كانوا يُشاهدون وهم يرتدون الزي العسكري ويحملون أسلحة نارية في أحد معسكرات جبهة مورو للتحريض الوطني. وبالإضافة إلى هذه الحالات، تحققت الأمم المتحدة من استخدام ٣٢ طفلا كدروع بشرية في أحد الحوادث.

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تحققت فرقة العمل القطرية، في مقاطعة شمال كوتاباتو، من حادث استخدمت فيه حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية

١٥ طفلا كدروع بشرية خلال عملية انسحاب تكتيكي من القوات المسلحة. وبالإضافة إلى هذا الحادث الذي تم التحقق منه، تُشير تقارير موثوق بها إلى استخدام أوسع نطاقا للأطفال للقيام بأدوار دعم أو قتال.

٣١ - وتم التحقق من أحد حوادث استخدام القوات المسلحة للأطفال انطوى على استخدام فتى عمره ١٣ سنة في أحد المعسكرات في نيجروس الشرقية. ويمثل هذا انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بعدد الحالات البالغة ٢١ حالة التي نُسبت إلى القوات المسلحة وإلى الوحدة الجغرافية المدنية التابعة لها خلال الفترة المشمولة بتقريرى السابق. ومع ذلك، استمر تلقي فرقة العمل القطرية بلاغات غير مُتحقق منها عن استخدام القوات المسلحة للأطفال كمخبرين أو مرشدين.

٣٢ - وفي تطور مُشجّع، لم تتلق الأمم المتحدة أي بلاغات عن تجنيد جبهة مورو الإسلامية للتحرير للأطفال طوال الفترة المشمولة بالتقرير. ويحظر الأمر العام رقم ٢ (٢٠٠٦) للجماعة، ومدونة قواعد السلوك لقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة، والأمر العام التكميلي (٢٠١٠) تجنيد الأطفال في قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة، وتفرض عقوبات على عدم الامتثال. وبالنظر إلى أن هذه الجماعة تظل بالدرجة الأولى مُنظمة مُجتمعية يعيش أعضاؤها مع أسرهم فذلك يُعقّد تحديد هوية الأطفال المرتبطين بها.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب الارتباط المزعوم بالجماعات المسلحة

٣٣ - وثّقت فرقة العمل القطرية قيام القوات المسلحة باحتجاز ٢٦ طفلاً أو حرمانهم من الحرية لارتباطهم المزعوم بجماعات مسلحة. وكان هؤلاء الأطفال قد أُلقي القبض عليهم من جانب القوات المسلحة والشرطة الوطنية أو في عمليات مشتركة بينهما، وكثيراً ما كانوا يُحتجزون لأغراض جمع المعلومات، وكان يتم ذلك أحياناً مع والديهم أو بالغين آخرين يُشتبه في دعمهم لجماعات مسلحة. وأسيتت معاملة خمسة من هؤلاء الأطفال أثناء احتجازهم.

٣٤ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أُلقي القبض في مقاطعة ماغوينداناو على ثلاثة فتیان (تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ١٧ سنة) واحتجزوا واتهموا علناً بأنهم أعضاء في حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. وكان هؤلاء الأطفال مقيدي الأيدي والأرجل معاً واعتدى عليهم بدنياً خلال استجوابهم ثم اتُهموا بحيازة متفجرات بصورة غير قانونية وسلّموا إلى الشرطة الوطنية. وأحيل الأطفال الثلاثة، بمساعدة من شركاء الأمم المتحدة إلى المكتب البلدي للرعاية الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٤، أوقف الجنود عند نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة، في مقاطعة ماغوينداناو، فتى يبلغ من العمر ١٤ سنة ووالده، وطلب منهما دخول معسكرهم للاشتباه في كونهما عضوين في حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. ولم يُشاهد أي منهما منذ ذلك الحين. وقُدمت عريضة إلى

المحكمة الإقليمية، ويجري النظر حالياً في هذه القضية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أُلقي القبض على فتى يبلغ من العمر ١٤ سنة وتم احتجازه. وزُعم أن ذلك كان بسبب التباس هويته بهوية أخيه المتوفى والظن بأنه هو، الذي كان يُشتبه في أنه عضو في جماعة أبو سيف. وعلى الرغم من إثبات أنه قاصر واستمرار دفاع الأمم المتحدة عنه، لا يزال هذا الفتى محتجزاً ويُصنّف بأنه محتجز شديد الخطورة. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، احتجز جنود القوات المسلحة في مقاطعة باسيلان فتى يبلغ من العمر ١٥ سنة مع اثنين من البالغين وعذبوهم لارتباطهم المزعوم بجماعة أبو سيف. وتوفي أحد البالغين متأثراً بإصاباته. أما الطفل الذي كان متهماً بالحيازة غير القانونية للمتفجرات فقد أصيب بإصابات بالغة ويُعاني من صدمة نفسية مستمرة. وقد أخرج من المستشفى في ٢٠ نيسان/أبريل، وأُفرج عنه مؤقتاً وأعيد إلى أسرته. وهو يتلقى الدعم النفسي من إحدى منظمات المجتمع المدني المحلية، وتقوم اللجنة الإقليمية لحقوق الإنسان بالتحقيق في هذه الحالة.

باء - القتل والتشويه

٣٥ - تحققت فرقة العمل القطرية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ٧٤ حادث قتل وتشويه لأطفال يبلغ عددهم ١١٦ طفلاً؛ قتل منهم ٤٠ طفلاً (٢٨ فتى و ١١ فتاة وطفل لا يُعرف جنسه) وجُرح ٧٦ (٤٠ فتى و ٣٤ فتاة وطفلاً لا يُعرف جنسهما). وشملت الحوادث عمليات إطلاق نيران مستهدفة، وتبادلاً لإطلاق النار، وضربات جوية، وقصفاً بالقنابل، وهجمات عشوائية، وعمليات إعدام بإجراءات موجزة، وانفجار ذخائر غير منفجرة، و/أو سوء معاملة للأطفال أثناء الاحتجاز. وفي حين أن جميع الجماعات المسلحة والقوات المسلحة كانت متورطة في حوادث أفضت إلى قتل الأطفال وتشويههم، كان نصف مجموع حالات إصابة الأطفال تقريباً يُعزى إما إلى القوات المسلحة (٣٠ إصابة للأطفال) أو إلى جماعة أبو سيف (٢٤ إصابة للأطفال). ولا يزال المرتكبون مجهولين في ٣٥ في المائة من الحوادث (بلغ المجموع ٢٩ حادثاً، قتل فيها ١٠ أطفال وأصيب ٢٥ طفلاً). وكان أغلب هذه الحالات حوادث وقعت أثناء تبادل إطلاق النار بين القوات المسلحة وجماعات مسلحة.

٣٦ - وتحققت فرقة العمل القطرية من قتل ١٠ أطفال وإصابة ٢٠ طفلاً آخر على يد القوات المسلحة في ٢٠ حادثاً. ووقعت أغلبية هذه الحوادث خلال عمليات عسكرية نفذت ضد جماعة أبو سيف، وعلى نطاق أصغر في عمليات ضد الجيش الشعبي الجديد في المجتمعات الأصلية. وانطوت على هجمات موجهة وهجمات عشوائية، فضلاً عن تبادل لإطلاق النار وحوادث ناجمة عن مخلفات حرب متفجرة. وفي ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، قامت القوات المسلحة، في مقاطعة بكيدنون، بإعدام خمسة أفراد من أسرة بإجراءات موجزة، منهم صبيان يبلغان من العمر ١٤ و ١٧ سنة، أمام منزل الأسرة، بزعم أنهم كانوا أعضاء في الجيش

الشعبي الجديد. وعلى الرغم من أن القوات المسلحة كانت تدفع تعويضا ماليا لأسر المتوفين فضلا عن تغطية تكلفة مراسم الدفن، لم تصدر أي أحكام بالإدانة بصدد هذا الحادث. وفي حادث آخر وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في مقاطعة باسيلان، أصابت إحدى الضربات الجوية التي قامت بها القوات المسلحة مدرسة دينية فقتلت فتى عمره ١٥ سنة وأصابت ثلاثة فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة.

٣٧ - ونُسبت سبعة حوادث تم التحقق منها إلى جماعة أبو سيف قُتل فيها ٩ أطفال وأصيب ١٥ طفلا. وعلى الرغم من أن أغلب هؤلاء الأطفال كانوا ضحايا هجمات عشوائية وكماث، فقد كان اثنان منهم ضحيتين لقتل مُستهدف. ووقعت إحدى عمليتي القتل المستهدف هاتين في أيار/مايو ٢٠١٥ في مقاطعة باسيلان، عندما اختطفت جماعة أبو سيف صبيين واقتادتهما إلى معسكر قريب تابع للجماعة. وأطلق سراح أحد الصبيين (١٣ سنة) في حين قُطعت رأس الصبي الآخر (غير معروف السن) بزعم أنه كان ينقل معلومات إلى القوات المسلحة. وفي حادث آخر وقع في تموز/يوليه ٢٠١٤ في مقاطعة سولو، نصبت جماعة أبو سيف كمينا لعدد من المركبات التي كانت تنقل ثمانية أعضاء من فريق عمل بارانغاي لحفظ السلام، ومجموعة من المدنيين كانوا في طريقهم للاحتفال بعيد الفطر. وقُتل سبعة أطفال وأصيب ستة أطفال نتيجة لهذا الهجوم. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، وفي مقاطعة سولو أيضا، ألقى شخص يُزعم انتماءه لجماعة أبو سيف قنبلة يدوية على قافلة عسكرية، فأصيب ١٤ مدنيا، منهم خمسة أطفال كانوا يقفون على جانب الطريق.

٣٨ - وتحققت فرقة العمل القطرية من قتل أربعة أطفال في ثلاثة حوادث على يد الجيش الشعبي الجديد. ووقعت كل الحوادث في سياق النزاع الجاري بين القوات المسلحة والجيش الشعبي الجديد، وكانت ناجمة عن استخدام هذه الجماعة المستمر لتكتيكات الكمائن. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، على سبيل المثال، قُتل في مقاطعة نيغروس الغربية فتى عمره ١٤ سنة إلى جانب عدة بالغين مدنيين في كمين للجيش الشعبي الجديد. وطلب عدد من المدنيين ركوب مركبة صُحبة ضباط شرطة وأفراد ينتمون إلى فريق عمل بارانغاي لحفظ السلام التابع لها عندما اعترض سبيلهم المتمردون. وأعلن الجيش الشعبي الجديد مسؤوليته عن هذا الهجوم وأصدر اعتذارا علنيا عما لحق بالمدنيين من إصابات. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦، في مقاطعة شمال كوتاباتو، هاجم أعضاء جماعة يوميد، وهي ميليشيا مسلحة يُزعم ارتباطها بالجيش الشعبي الجديد، مفرزة تابعة للوحدة الجغرافية الميدانية التابعة للقوات المسلحة. وفي أثناء هذا الهجوم كان أفراد هذه المفرزة تزورهم أسرهم. فقتل فتى وفنائة عمر كل منهما سنة، وأصيب أحد أعضاء هذه المفرزة إلى جانب امرأة.

٣٩ - ونُسب ثلاثة من حوادث قتل وتشويه الأطفال، قُتل فيها طفلان وأصيب سبعة، إلى جماعات مسلحة يُزعم أنها تدعم جهود القوات المسلحة في قتالها ضد الجيش الشعبي الجديد في مناطق للمجتمعات الأصلية. وعلى سبيل المثال، فتح أعضاء تابعون لجماعة ديلا مانس في

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ في مقاطعة بكيدون، النار على مجموعة من السكان الأصليين من مجتمع محلي للاشتباه في دعمه للجيش الشعبي الجديد. وقُتل أحد المسنين، وأصيب بجروح ناجمة عن أعيرة نارية طفلان يبلغان من العمر ١٠ و ١١ سنة. وأبلغ المجتمع المحلي عن مضايقات يقوم بها منذ أمد طويل أعضاء هذه الجماعة بسبب ما يُزعم من دعم هذه الجماعة للجيش الشعبي الجديد. وفي حادث آخر وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في مقاطعة دافاو الشمالية، أطلق أحد أعضاء جماعة الأمارا النار على فتى عمره ١٧ سنة فقتله، على زعم أنه وأسرت كانا يعتبران من مناصري الجيش الشعبي الجديد. وكان هذا الفتى يدرس في مدرسة للشعوب الأصلية تُديرها منظمة غير حكومية يُزعم ارتباطها بالجيش الشعبي الجديد.

جيم - الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى

٤٠ - في الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل القطرية من اغتصاب ثلاثة من جنود القوات المسلحة لفتاة عمرها ١٤ سنة تنتمي إلى أحد المجتمعات الأصلية في ثلاثة حوادث منفصلة في الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٥. وقُدِّم الجنود لمحاكمة عسكرية وأُوصيَ بتطبيق عقوبات إدارية على قائدهم. وتوصل الجناة المزعومون إلى تسوية مع أسرة الفتاة خارج نطاق المحكمة. وتبع ذلك إلغاء الدعوى الجنائية المدنية المرفوعة بشأن الاغتصاب عقب تقديم أم الضحية إفادة بوقف الدعوى تزعم فيها أن أفراد الجيش الشعبي أكرهوها على تقديم شكوى. وبالإضافة إلى ذلك الحادث، تلقت فرقة العمل القطرية عددا من البلاغات عن اغتصاب وعنف جنسي متصلين بالتراجع تعذر التحقق منها.

٤١ - وتُفيد المعلومات المتاحة عدم حدوث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بصورة منهجية ضد الأطفال من جانب المقاتلين، بي أنه نادرا ما يُبلغ عن حوادث الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بسبب خوف الضحايا وأسره من الوصم في مجتمعاتهم المحلية أو خشية انتقام المرتكبين. وبالإضافة إلى ذلك، غالبا ما تتم تسوية قضايا الاغتصاب خارج النظام القضائي الرسمي عن طريق دفع مبالغ مالية، وبخاصة في المجتمعات الأصلية. ولذلك فمن المرجح عدم الإبلاغ عن كامل عدد حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ذات الصلة بالتراجع. ويجب محاسبة المشتبه في ارتكابهم هذا العنف أمام المحاكم المدنية. وعندما يُشتبه في ارتكاب أفراد القوات المسلحة لهذه الحالات، على القوات المسلحة أن تُطبق آليات المساءلة القائمة، حسب الاقتضاء.

دال - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات

٤٢ - تحققت فرقة العمل القطرية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من ٣٢ حادث اعتداء على المدارس والمستشفيات والعاملين فيها. ونتيجة لذلك، أصيبت ٢٤ مدرسة بأضرار، واعتدي على ١٢ من العاملين بالمدارس وأحد العاملين بالمستشفى (قُتل واحد وأصيب واحد

واحتجز واحد واختطف تسعة)، وتلقى ٤١ معلماً تهديداً بالعنف البدني. ونُسب ستة حوادث إلى القوات المسلحة وخمسة إلى جماعة ماغاهات، وأربعة إلى حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية، وحادثان إلى كل من جماعة ألأمارا والجيش الشعبي الجديد، وجماعة أبو سيف. وتعذر نسبة ١٢ حادثاً إلى أي كيان محدد. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من اعتداءات وقعت على ١١ مدرسة في مقاطعتي ماغوينداناو ولاناو ديل سور كانت تُستخدم كمراكز اقتراع خلال الانتخابات الوطنية التي أجريت في أيار/مايو ٢٠١٦، ولكنها لم تتمكن من نسبتها إلى أي جهة.

٤٣ - وثُلا حظ الأمم المتحدة مع بالغ القلق ارتفاع عدد الاعتداءات التي ارتكبت على المدارس والمعلمين في المجتمعات الأصلية منذ عام ٢٠١٥، في سياق عمليات التصدي للتمرد التي قامت بها القوات المسلحة ضد الجيش الشعبي الجديد، والتي تزايدت فيها المشاركة من جانب الجماعات العسكرية الموالية للحكومة المزعومة. وعلى وجه الخصوص، أُتهم علناً كثير من المعلمين والطلاب العاملين في مدارس خاصة تديرها منظمات غير حكومية تعمل في المجتمعات الأصلية بأنهم أنصار للجيش الشعبي الجديد أو أعضاء فيه، وكانوا يتعرضون بالتالي للمضايقات والتهديد والاعتداء البدني أو القتل. وفي عام ٢٠١٥ وحده، تحققت فرقة العمل القطرية من قتل مدير مدرسة وتشويه معلم وتهديدات بالاعتداء على ٤٠ معلماً وحرق مدرسة.

٤٤ - وشملت الحوادث الستة المنسوبة إلى القوات المسلحة اعتداءات على أربع مدارس ومعلم وتهديدات ضد سبعة معلمين. وعلى الرغم من أن أغلب حوادث تهديد المعلمين كانت تتصل بالتزاع مع الجيش الشعبي الجديد، فقد قامت القوات المسلحة أيضاً بضربة جوية في منطقة تُسيطر عليها جماعة أبو سيف، أسفرت عن إلحاق أضرار مادية بهيكل مدرسة دينية ومدرسة إلزامية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت جماعتا ماغاهات وألأمارا تستهدفان بشكل متكرر مدارس تُديرها منظمات غير حكومية تعمل في المجتمعات الأصلية النائية في سياق عمليات مضادة للتمرد تقومون بها ضد الجيش الشعبي الجديد. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، ارتكبت جماعة ماغاهات خمسة انتهاكات، أسفرت عن قتل مدير مدرسة وإصابة معلم وحرق مدرسة وتهديد ٢٨ معلماً. وارتكبت جماعة ألأمارا ثلاثة انتهاكات شملت تهديدات لثمانية معلمين.

٤٥ - وأفادت التقارير أن القوات المسلحة غالباً ما كانت تعسكر في المناطق التي وقعت فيها الانتهاكات السالفة الذكر في ذات وقت وقوعها، وكانت متورطة في التهديدات التي وجهت لأعضاء هيئة التدريس وفي الاحتلال المؤقت للمدارس التي يُزعم وجود صلات بينها وبين الجيش الشعبي الجديد. فعلى سبيل المثال، قُتل أعضاء جماعة ماغاهات مدير مدرسة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في مقاطعة سوريغاو ديل سور. وعُثر عليه ميتاً في إحدى عُرف الدراسة مُقيد اليدين والقدمين معا ومقطوع الرقبة. وفي اليوم السابق، هدد أعضاء ينتمون إلى

الجماعة بقتل ٢٥ معلما من المدرسة ذاتها إذا ما رفضوا مغادرة المنطقة. وكانت القوات المسلحة قد زارت القرية ذاتها قبل يومين من هذا الحادث وكانت تعسكر على مقربة قريبة عندما وقع الحادث. وأصدرت منذ ذلك الحين خمسة أوامر بإلقاء القبض على المرتكبين المزعومين، ولكنه لم يتم إلقاء القبض على أحد حتى وقت إعداد هذا التقرير. وفي حادث آخر وقع في شباط/فبراير ٢٠١٥ في مقاطعة دافاو ديل نوري، أوقفت جماعة الأمارا أربعة معلمين كانوا في طريقهم إلى العمل وهددهم بالقتل إذا مضوا في طريقهم إلى مدرستهم. وبعد ذلك بشهر، جرى استجواب المعلمين ذاهم بشأن صلاتهم المزعومة بالجيش الشعبي الجديد وهددهم أعضاء جماعة الأمارا وأفراد القوات المسلحة. وعقب هذا الحادث، طلب ثلاثة معلمين إعادة تنسيبهم إلى مناطق أخرى.

٤٦ - وتأثر وصول أكثر من ١٧ ٠٠٠ طفل إلى مرافق التعليم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سواء بصفة مؤقتة أو لفترات زمنية ممددة، بسبب الاعتداءات على المدارس والعاملين بها واستخدام المدارس للأغراض العسكرية.

٤٧ - وفيما يتعلق بالاعتداءات على منشآت الرعاية الصحية، تمكنت فرقة العمل القطرية من التحقق من حادث نُسب إلى جماعة أبو سيف. ففي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣، قامت الجماعة بنهب لوازم طبية من مكتب صحي للمقاطعة في جزيرة جولو، ثم اختطفت أخصائية رعاية صحية وقتلتها فيما بعد.

٤٨ - وبالإضافة إلى الاعتداءات على المدارس والمستشفيات، كانت ٣١ مدرسة وأربعة مستشفيات تستخدم للأغراض العسكرية. ونُسب أغلب الحوادث (في ٢٣ مدرسة و ٤ مستشفيات) إلى القوات المسلحة. وكان ثلاث من المدارس المذكورة تُستخدم على نحو ذي صلة بالجماعات المسلحة الموالية للحكومة المزعومة، بينما كان يجري استخدام مدرستين أخريين على نحو مُشترك مع الشرطة الوطنية. وعُزي ثلاثة من حوادث الاستخدام العسكري للمدارس إلى الشرطة الوطنية. واستخدم كل من حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وجماعة موتي مدرستين للأغراض العسكرية. وتعذر نسبة أحد هذه الحوادث إلى أي جهة.

هاء - عمليات الاختطاف

٤٩ - واصلت فرقة العمل القطرية تلقي بلاغات متفرقة بشأن اختطاف الأطفال وتحققت من حادثين منها بشأن اختطاف ثلاثة أطفال. وعُزي حادث إلى جماعة أبو سيف، بينما عُزي آخر إلى حركة مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية. وفي مقاطعة باسيلان، اختطفت جماعة أبو سيف صبيين، أطلق سراح أحدهما في وقت لاحق بينما قطعت رأس الآخر في ١ أيار/مايو ٢٠١٥ بعد اتهامه بالتجنس على الجماعة المسلحة. وواصلت جماعة أبو سيف القيام بأنشطة اختطاف طلبا للفدية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بيد أنه ليس من الواضح ما إذا كان ذلك ينطوي على أطفال.

رابعاً - متابعة استنتاجات فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح

٥٠ - متابعة للاستنتاجات المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح في الفلبين (S/AC.51/2014/1)، قامت فرقة العمل القطرية بتحسين تغطيتها الجغرافية بأنشطة الرصد والتحقق وزادت من توعية منظمات الأنشطة الإنسانية وأطراف النزاع بشأن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ويواصل الفريقان العاملان التقنيان التابعان لفرقة العمل القطرية في مانيلا وفي مينداناو تعزيز الشراكات والنهوض بنطاق تغطية آلية الرصد والإبلاغ على نطاق البلد.

٥١ - وتمشيا مع تلك الاستنتاجات، واصلت فرقة العمل أيضا التعامل عن كثب مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير، بهدف دعم التنفيذ التام لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وتلك الجبهة، وشرعت في إجراء مناقشات تقنية المستوى مع الجيش الشعبي الجديد بشأن مسألة حماية الأطفال.

خامساً - التقدم المحرز في إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة من جانب القوات المسلحة والجماعات المسلحة في الفلبين

٥٢ - أنشأ الأمر التنفيذي رقم ١٣٨ (آب/أغسطس ٢٠١٣) اللجنة الحكومية المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، وكلفها بكفالة احترام الصكوك الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، خلال جميع أنشطة الحكومة. وعلى وجه الخصوص، تُشرف اللجنة على وضع مبادئ توجيهية للقوات المسلحة بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ومن أجل معالجة الشواغل المحددة المتعلقة بوضع الأطفال في حالات النزاع المسلح، خُصص ثلاثة مقاعد في اللجنة لثلاث وكالات حكومية إضافية، منها وزارة العمل والتوظيف، واللجنة الوطنية للفلبينيين المسلمين، واللجنة الوطنية للشعوب الأصلية.

٥٣ - وأنشأ الأمر التنفيذي أيضا نظاما للرصد والإبلاغ والتصدي بشأن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ووسّع نطاق إطار البرنامج الشامل بشأن الأطفال في النزاع المسلح لكفالة إجراء رصد كفؤ للحالات وتوفير استجابات متعددة القطاعات في الوقت المناسب تحت رعاية مجلس رعاية الأطفال. ووقّعت الوكالات الحكومية ونفّذت مذكرة اتفاق في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، تُحدد بصورة أكبر أدوار ومسؤوليات كل وكالة بقصد تعزيز قدراتها على رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها والتصدي لها.

٥٤ - واستجابة لتوصية الأمين العام بأن تُعزز الحكومة قدرتها على حماية الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع (انظر S/2010/36)، اضطلعت الحكومة بمبادرة وطنية لتدريب مقدمي الخدمات في وحدات الحكم المحلي والعاملين في الخطوط الأمامية في المنظمات غير الحكومية على رصد حالات ضحايا الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها وتسهيل التصدي لها في إطار

نظام الرصد والإبلاغ والتصدي. وحضر أنشطة التوجيه التي نفذت في الفترة بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٥ ما مجموعه ٥٧٩ من مقدمي خدمات الخطوط الأمامية من ١١٧ مدينة وبلدية في ٣٣ مقاطعة متأثرة بالتزاع على نطاق البلد. وعُقدت في عام ٢٠١٦ ثلاث حلقات عمل توجيهية إضافية.

٥٥ - واعترافاً بأهمية دعم الحكم المحلي لنظام الرصد والإبلاغ والتصدي، أصدرت وزارة الداخلية والحكم المحلي المذكرة التعميمية رقم ٢٠١٦-٦٧، التي تقضي بأن يعتمد الرؤساء التنفيذيون المحليون بروتوكول نظام الرصد والإبلاغ والتصدي وتبادل المعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة مع اللجنة المشتركة بين الوكالات بقصد المتابعة.

القوات المسلحة الفلسطينية

٥٦ - بدأت القوات المسلحة، من خلال مكتب حقوق الإنسان التابع لها، تنفيذ مشروع خطتها الاستراتيجية، الذي وضع في عام ٢٠١٢، بشأن منع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع والتصدي لها. وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدر المكتب التوجيه رقم ٢٥ لمعالجة الشواغل التي طرحتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع مبادئ توجيهية بشأن تسيير الأنشطة في المدارس والمستشفيات. ويوضح التوجيه تعريف القاصر، ويوسع نطاق المبادئ التوجيهية كيما يشمل بروتوكولا بشأن نظام لرصد الانتهاكات والإبلاغ عنها والتصدي لها ويوضح إجراءات تسليم الأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة إلى الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال. وفي وقت لاحق، أصدرت وزارة التعليم المذكرة رقم ٢٢١، التي يجري تنقيحها حالياً والتي يسترشد بها موظفو المدارس في تنظيم دخول القوات المسلحة إلى المرافق التعليمية. وعلى الرغم من أن اعتماد هذا التوجيه يمثل خطوة هامة إلى الأمام، تحذر الإشارة إلى أن المدارس ما زالت تُستخدم للقيام بأنشطة مدنية - عسكرية، وبخاصة في المناطق النائية. وعندما يحضر أفراد القوات المسلحة بالمدارس، حتى في سياق تقديم خدمات أو تنظيم أنشطة رياضية أو ثقافية، فإنهم يُعرضون الأطفال للخطر بل يُحتمل تحويلهم إلى أهداف عسكرية.

٥٧ - ولكفالة توسيع نطاق منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، أصدرت وزارة الدفاع الوطني المنشور رقم ١، المؤرخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ووثيقة السياسة هذه تزيد الحد الأدنى للمسافة الآمنة المطلوب تطبيقه بين الدوريات/المفرزات العسكرية والمدارس/المستشفيات من ٥٠ متراً إلى ٤٦٠ متراً، وهو المدى الفعّال للأسلحة النارية النمطية للقوات المسلحة. بيد أن المنشور يتضمن أيضاً عدداً من الجوانب محل الاهتمام، بما في ذلك تعريفه للمدارس، ويتضمن أحكاماً بشأن تقديم القوات المسلحة على نحو مباشر لخدمات الرعاية الاجتماعية للضحايا من الأطفال وإشارات إلى الاضطلاع بالأنشطة المدنية - العسكرية في المدارس.

٥٨ - وفي شراكة مع لجنة حقوق الإنسان الفلبينية، قام مكتب حقوق الإنسان التابع للقوات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ باستعراض وتحديث المناهج الدراسية المتدرجة بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لصالح الأفراد العسكريين، ويشمل ذلك جوانب محددة تتعلق بحماية الأطفال.

جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٥٩ - في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وافقت قيادة جبهة مورو الإسلامية للتحرير على تمديد مفتوح لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والجبهة لعام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من القيام بمحاولات لتنشيط التعامل مع الجماعة عقب ذلك التمديد، لم تكن الحالة السياسية والأمنية مواتية، مما نشأ عنه إحراز تقدم محدود في تنفيذها. وحدد التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في آذار/مارس ٢٠١٤ الفرصة للتعامل مع هذه الجماعة، وأكد من جديد التزامها بأن تُنفذ خطة العمل تنفيذًا تامًا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، أعادت الجماعة تشكيل فريق من خمسة أعضاء يتألف من ممثلين عسكريين ومدنيين من اللجنة المركزية، للتعامل مع الأمم المتحدة، وعيّنت مُنسقا معنيا بالأطفال والتزاع المسلح في مكتب الأركان العامة لتعبئة قادة القواعد التابعة لها.

٦٠ - ودعمًا لقادة القواعد، عيّنت جبهة مورو الإسلامية للتحرير مُنسقين في كل من قيادات القواعد الحادية والثلاثين وقيادات الجبهة السبع التابعة لقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة لكفالة تنفيذ أنشطة خطة العمل في الوقت المناسب. وعرضت جبهة مورو الإسلامية للتحرير أيضًا علنًا أوامرها للقيادات بشأن عدم تجنيد أو استخدام القُصّر وما تفرضه من عقوبات على عدم الامتثال لذلك، ولتشقيق كل من الجناح العسكري للجماعة والمدنيين بشأن مدونة الجماعة لقواعد السلوك وإطار مساءلة الذين يقومون بتجنيد الأطفال واستخدامهم.

٦١ - وتواصل جبهة مورو الإسلامية للتحرير ضمان تيسير الوصول بلا عائق إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرتها للاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة بخطة العمل وأن يكون قادة قواعد قواتها حاضرين خلال تلك الأنشطة. وتُقدّم تقارير التقدم المحرز في قيادات قواعد قواتها إلى الأمم المتحدة وإلى فريق الجماعة المعني بخطة العمل على أساس فصلي، وهي أداة لرصد الامتثال وتقييم التقدم المحرز في التنفيذ.

٦٢ - وتمت في أوائل عام ٢٠١٥ دورات التوجيه للضباط والجنود، بما في ذلك جميع قادة الجبهة والقواعد التابعين لقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة ولواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي. وإلى جانب التأكيد على الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل، كانت الدورات التوجيهية بالغة الأهمية لتناول شواغل جبهة مورو الإسلامية للتحرير فيما يتعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية والمبادئ الدينية التي تحكم اشتراك الأطفال في القيام

بأدوار قتالية أو دعمية، بما في ذلك تعريف الطفل بأنه من يقل سنه عن ١٨ سنة. وتلقّى هذا التوجيه ما مجموعه ٤٣٥ ٩ عنصرا من جبهة مورو الإسلامية للتحرير ولواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي. ومنذ ذلك الحين، تُواصل جبهة مورو عقد دورات مماثلة لتعزيز هذه الرسائل بصورة منهجية، فاضطلعت بما يزيد على ١٠٠ دورة شملت أكثر من ٩ ٦٠٠ شخص. وعقدت أيضا دورات توجيهية للوالدين والأطفال، حضرها ٤ ٦٠٠ شخص على الأقل حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٦٣ - وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٥، أطلقت جبهة مورو، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء، صيغة محلية لحملة "أطفال، لا جنود". وتهدف الحملة إلى إحداث تغيير إيجابي في الممارسات المجتمعية بهدف ألا يُصبح الأطفال مرتبطين بالجناح العسكري للجماعة (أي قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة ولواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي). وشملت المرحلة الأولى للحملة دورات توعية مجتمعية، وأفرقة مناقشة اشترك فيها الأطفال والشباب، وبرامج إذاعية ومبادرات دعوية قام بها جندي طفل سابق، واستفاد منها بطريق مباشر أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٤٥٧ ٢ طفلا، و ٣ ٢٠١ من أفراد قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة و ٣ ٢٥٦ من أفراد لواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي في ٦١ بلدية و ٨ مقاطعات في أنحاء مينداناو. وأطلقت المرحلة الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٦، وكانت تهدف إلى تعزيز الرسائل الموجهة بشأن منع ارتباط الأطفال أو إعادة ارتباطهم بجبهة مورو والجماعات المسلحة الأخرى، وكانت موجهة للوالدين والمعلمين والقادة المجتمعيين والدينيين.

٦٤ - وكجزء من صميم الحملة نُظمت سلسلة من الفعاليات الجماهيرية بقيادة قادة القواعد التابعين لجبهة مورو في قيادة قاعدة كل منهم. وقد كان ذلك عنصرا هاما من عناصر خطة العمل حيث سُمح للجناح العسكري للجماعة والمجتمعات المحلية أن تستمع مباشرة لالتزام قادة القواعد بعدم التسامح مطلقا مع ارتباط الأطفال، وبعدم إشراك الأطفال في أي أنشطة مسلحة أو داعمة، بما في ذلك ما يُسمى "ريدو". وكان جميع قادة القواعد الحاضرون يوقعون إقرارا عاما في نهاية الفعالية مؤكدين التزامهم. وحضر هذه الأحداث عبر جميع قيادات القواعد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص ممن يعيشون في المجتمعات المحلية لجبهة مورو.

٦٥ - وبهدف تحقيق المعيار النهائي لخطة العمل، أصدر رئيس أركان قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة أمر قيادة إلى جميع قيادات الجبهة والقواعد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يأمرهم بالامتثال للأوامر التوجيهية المتعلقة بتحديد وفك ارتباط الأطفال الذين كانوا مرتبطين بالجماعة المسلحة رسميا وبصورة غير رسمية. وأعقب ذلك تعيين فرقة عمل في جميع قيادات القواعد مُكلّفة بتسهيل ودعم عملية تحديد الأطفال وفك الارتباط. وشكّل فريق عامل تابع لفرقة العمل القطرية معني بتعيين وفك ارتباط الأطفال المرتبطين بجبهة

مورو الإسلامية للتحرير وقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة من أجل رصد الامتثال لذلك المعيار النهائي. وحددت جبهة مورو ما مجموعه ٨٦٩ ١ طفلاً، أغلبهم كانوا مرتبطين بالجماعة ويقومون بأدوار دعم. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٦، اضطلع بعملية فك ارتباط رسمية لجميع الأطفال الذين تم تحديدهم. وأصدرت جبهة مورو شهادات فك ارتباط لأولئك الأطفال، تشهد علناً بفك ارتباط الأطفال بقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة. وجرى آخر احتفال بفك الارتباط في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٧.

٦٦ - وما أحرز من تقدم كان نتيجة لالتزام وعمل جبهة مورو الإسلامية للتحرير على أعلى المستويات والتزام وعمل قادة الجبهة والقواعد. وكانت المبادرات المنتظمة للتوعية والنهوض بالوعي والتدريب المضطلع بها لصالح قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة والمجتمعات المحلية المقيمة في مناطق قيادة القواعد الأساسية لجبهة مورو متطلبات مُسبقة أساسية لتحقيق مستوى من التفاهم والقبول بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم بين تلك الأطراف المعنية. وكان لواء أنصار بانغسامورو النسائي الإسلامي، وهو قوة مُكملة لقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة موجودة في جميع قيادات القواعد، حاضراً بصورة استراتيجية أيضاً، وكان مساهماً رئيسياً في تنفيذ خطة العمل.

٦٧ - وبالإضافة إلى إنشاء بعثة تقنية مشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، قدّمت الأمم المتحدة الدعم لفريق جبهة مورو المعني بخطة العمل في وضع الضمانات المتصلة بتدابير المساءلة القائمة من أجل منع تجنيد وارتباط القُصّر في المستقبل. وبالإضافة إلى مدونة قواعد السلوك الحالية للجبهة، أصدرت الجبهة توجيهها في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧ يقضي بالقيام بالرصد والفرز المستمرين للعناصر المسلحة، ووضع مبادئ توجيهية لتقدير السن بهدف وضع ضمانات داخلية لمنع ارتباط الأطفال وإعادة ارتباطهم.

٦٨ - وسيكون توفير الخدمات، بما في ذلك تنمية المهارات الحياتية والفرص المهنية، هاماً أيضاً لتقليل احتمال ارتباط الأطفال إلى أدنى حد. وتقوم اليونيسيف حالياً بإعداد برنامج يُركّز على منع الارتباط وإعادة الارتباط. وسيلزم بذل جهود متضافرة من جانب الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير والأمم المتحدة والمجتمع الدولي حتى يؤدي هذا البرنامج أكله.

٦٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، اجتمعت ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح مع ممثلي جبهة مورو الإسلامية للتحرير في جنيف، وأثنت على التزامهم بتنفيذ خطة العمل والتقدم المحرز في هذا الصدد. وأشارت إلى أن المشاركة الإيجابية من جانب الجماعة أرسلت سابقة هامة للجماعات المسلحة الأخرى في البلد وفي المنطقة.

٧٠ - وفيما يتعلق بقضايا حماية الأطفال الأخرى، لا تزال حوادث العشائر المتناحرة المعروفة باسم "ريدو" والتي تشمل عناصر تابعة لجبهة مورو مبعث قلق أثير مع قيادة

الجماعة. واستجابت الجماعة بأن شكَّلت فرقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٥ كُلفت برصد حوادث "ريدو" التي تقع بين أفراد قوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة والتحقيق فيها والتوصية باتخاذ التدابير المناسبة لتفاديها. وحثت فرقة العمل القطرية أيضا جبهة مورو على تعزيز الجهود المبذولة لكفالة عدم اشتراك الأطفال في هذه الحوادث أو تأثرهم بها واتخاذ الخطوات اللازمة لمعاقبة الأفراد المسؤولين عن هذه الحوادث التي تتسبب في قتل الأطفال أو إصابتهم بإصابات بالغة. وبموازاة ذلك، واصلت اليونيسيف وشركاؤها التوعية بشأن أثر حوادث "ريدو" على الأطفال في إطار الحملة المحلية "أطفال، لا جنود"، التي ركزت على مجموعة واسعة النطاق من الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال.

الجيش الشعبي الجديد

٧١ - في تموز/يوليه ٢٠١٢، أضفت الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين الصبغة الرسمية على إعلانها وبرنامج عملها بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم ورعايتهم كتعبير عن التزامها بالدفاع عن حقوق الأطفال الفلبينيين. وعلى الرغم من أن الإعلان يُحدد سن ١٨ سنة كأدنى سن للتجنيد للقتال من جانب الجيش الشعبي الجديد، فهو يسمح بتجنيد الأطفال البالغين من العمر ١٥ سنة أو أكثر للقيام بمهام الدفاع عن النفس والمهام غير القتالية.

٧٢ - وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عُقدت عدة اجتماعات تقنية بين اليونيسيف والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين ضمن إطار الإعلان. وكررت الجماعة تأكيد استعدادها للتعاون مع اليونيسيف، مما كان موضع ترحيب فرقة العمل القطرية.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٧٣ - إنني أدين استمرار الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم، فضلا عن الاعتداءات على المدارس والمستشفيات. وأدعو جميع أطراف النزاع في الفلبين إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع تدابير لإنهاء ومنع أي انتهاكات أخرى.

٧٤ - ويُشجعي استئناف مفاوضات السلام بين الحكومة والجماعة الشيوعية وجماعة مورو، وأحث الأطراف على إدراج قضايا حماية الأطفال على جداول أعمال طاوولات محادثات السلام ذات الصلة، بالتشاور مع الأمم المتحدة.

٧٥ - وأدعو جميع أطراف النزاع في الفلبين إلى احترام الطابع المدني للمدارس ووقف الاعتداءات على مرافق التعليم والعاملين في مجال التعليم والطلاب، وأحث الأطراف كذلك على إنهاء الاستخدام العسكري للمدارس، الذي يمكن أن يُعرض الأطفال ووصولهم إلى التعليم للخطر.

٧٦ - وأشجع الجهات المانحة الدولية على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم أعمال الأمم المتحدة في مجال الرصد والإبلاغ، وفي دعم التنفيذ التام لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير وفي التواصل مع الجماعات المسلحة الأخرى بشأن قضية الأطفال والتزاع المسلح. وسيكون تقديم الدعم المالي الدولي حاسماً أيضاً لكفالة حصول الأطفال الذين تم فك ارتباطهم بالجماعات المسلحة على الخدمات الاجتماعية - الاقتصادية المناسبة، وبذلك يقل إلى أدنى حد خطر إعادة ارتباطهم بها.

التوصيات المقدمة إلى حكومة الفلبين

٧٧ - إنني أرحب بالدعم المُقدّم من الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. وأحث الحكومة على مواصلة دعم وتسهيل الحوار بين الأمم المتحدة والجماعات المسلحة بُغية إنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها.

٧٨ - وتُشجعي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين حماية الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك عن طريق إنشاء اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالأطفال في النزاع المسلح، ونظام الرصد والإبلاغ والتصدي المعني بالأطفال المتضررين بالنزاع المسلح. وأشجع الحكومة على أن تستخدم بنشاط هذه الآليات لتقديم المساعدات والخدمات المناسبة لجميع الضحايا الأطفال، وكفالة إجراء تحقيقات مستقلة وفورية وشاملة بشأن الانتهاكات المزعومة المرتكبة ضد الأطفال حتى تتم محاسبة المرتكبين.

٧٩ - وإنني أرحب باستمرار تعزيز السياسات والتوجيهات وأنشطة التدريب المضطلع بها بشأن الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وأشجع الحكومة على مواصلة حوارها وتعاونها مع الأمم المتحدة من أجل زيادة تعزيز قدرة قواتها المسلحة على حماية الأطفال ومنع حدوث الانتهاكات في المناطق المتأثرة بالنزاع. وأذكر بمسؤولية الحكومة عن كفالة تقيد جميع القوات الخاضعة لقيادتها، بما في ذلك القوات العسكرية وقوات الشرطة والقوات المساعدة، بمبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

٨٠ - وأحث الحكومة على مواصلة تعزيز الإطار القانوني الوطني لحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك عن طريق الاعتماد الفوري للقانون المتعلق بالأطفال في حالات النزاع المسلح، وكفالة ألا ينص القانون على إلقاء القبض على الأطفال أو احتجازهم و/أو محاكمتهم لمجرد ارتباطهم بجماعات مسلحة.

٨١ - وأحث الحكومة على أن تضمن اتباع الإجراءات القانونية الواجبة إزاء جميع الأطفال المحتجزين بسبب ارتباطهم بجماعات مسلحة، وأذكر بأنه ينبغي معاملة الأطفال في المقام الأول بصفتهم ضحايا، ولا يتم اللجوء إلى حرمان الأطفال من الحرية إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة ممكنة.

التوصيات الموجهة إلى جبهة مورو الإسلامية للتحرير

٨٢ - إنني أرحب بالمشاركة المستمرة لجبهة مورو الإسلامية للتحرير في إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومن المشجع لي بدرجة كبيرة الالتزام القوي من جانب القيادة والقادة الإقليميين، مما أفضى إلى إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ التام لخطة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة وجبهة مورو.

٨٣ - وأحث جبهة مورو الإسلامية للتحرير على مواصلة عملية تحديد وفك ارتباط الأطفال المرتبطين بصورة رسمية أو غير رسمية بقوات بانغسامورو الإسلامية المسلحة في جميع قيادات القواعد، بهدف إنجاز المعيار النهائي لخطة العمل، وأدعو الجماعة المسلحة إلى وضع الضمانات اللازمة المرتبطة بتنفيذ آليات المساءلة القائمة من أجل منع تجنيد الأطفال وارتباطهم.

٨٤ - وأشجع جبهة مورو الإسلامية للتحرير على الاستفادة من الدعم المقدم من الأمم المتحدة في تنفيذ الأولويات المحددة في الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو، وبخاصة فيما يتعلق بالبرامج الرامية إلى تحسين رفاه وحقوق الأطفال في المناطق المتأثرة بالتراع.

التوصيات الموجهة إلى الجماعات المسلحة الأخرى

٨٥ - إنني أرحب بالتعامل الأولي بين الأمم المتحدة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين، ويشجعي استعداد الجماعة للتعاون بشأن القضايا ذات الصلة بحماية الأطفال. وأحث الجبهة والجيش الشعبي الجديد على مواصلة هذا التعاون والكف على الفور عن تجنيد واستخدام الأطفال في أي مهام عسكرية أو مهام دعم.

٨٦ - وأحث الجماعات المسلحة الأخرى المدرجة في القائمة التي لم تدخل في حوار مع الأمم المتحدة بغرض إعداد وتنفيذ خطة عمل لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال تتضمن أحكاماً بشأن تيسير وصول الأمم المتحدة لأغراض التوعية والتصدي ورصد الامتثال، على أن تفعل ذلك.